

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق

وزارة المالية



الدائرة العامة
القسم المكتب
العدد

٢٠١٧

التاريخ الهجري
التاريخ الميلادي

الى / ديوان الرقابة المالية / مكتب رئيس الديوان
م/ نتائج أعمال ورشة توثيق الأطار المالي
والمحاسبي لحكومة العراق

٨/٢/١١

ديوان الرقابة المالية
مكتب رئيس الديوان
العدد
التاريخ

تحية طيبة
كتابكم المرقم (١٤٨٩٨/١٥/١/١) في ٢٠٠٨/١٢/١٤
بصدد الملاحظات الواردة بكتابكم اعلاه نود ان تبين الآتي :-

١- الأعمادات المستندية

ان المعالجات الحسابية التي تجري في سجلاتنا في حالة الغاء الاعتماد
المستندي تتم استناداً الى كشوفات البنك المركزي العراقي لحساب (DFI) الذي يظهر
فيه الإيرادات النفطية عن مبيعات النفط الخام والإيرادات الأخرى التي تشمل المبالغ
انمسترجعة والمعادة والفوائد وغيرها .
ويتم إجراء القيود في سجلاتنا وحدة إدارة النقد .
من ح / البنك

الى ح / الإيرادات النهائية (غير نفطية تميزاً عن الإيرادات النفطية
لأختلاف نوع الأيراد)
وعند اعلامنا من الجهة فاتحة الاعتماد بالغاء الاعتماد المستندي وبعد مفاتحة البنك
المركزي لتأييد مبلغ الاعتماد الملغى ضمن المبالغ المسترجعة واستحصال موافقة
معالي السيد الوزير يتم إجراء القيد التالي .
من ح / الإيرادات النهائية

الى ح / جاري وحدة الانفاق
وأن ماورد بالقيد انظاير في الكراس ورد سهواً مما يتطلب إجراء التعديل اللازم بجعله
إيرادات نهائية بدلاً من إيرادات غير نفطية .
إيرادات بيع النفط الخام

يتم إجراء القيود عن المبيعات النفطية استناداً الى كشوفات البنك المركزي المشار اليها
بالفقرة ١/ اعلاه وكشوفات شركة سومو الذي تظهر فيها مبالغ الإيرادات المستحصلة
فعلاً وقد تم مفاتحة الشركة بموجب كتابنا المرقم (١٦٢٨) في ٢٠٠٩/٢/٥ حول
امكانية تزويدنا بكشوفات المبيعات الفعلية المستلمة وغير المستلمة مبالغها ليتم لنا
إجراء القيود طبقاً لاساس الاستحقاق وسيتم اعلامكم لاحقاً حال ورود اجابة الشركة .

((يتبع نطفا))

سيتم اتخاذ اللازم استناداً الى تقارير ديوانكم الخاصة بالمصادقة على الحسابات الختامية . التي يتم ارسال نسخ منها اليها مما يتطلب اجراء تعديل القيود المثبتة في الكراس وفقاً لذلك في حسابات السنه التي تحقق فيها الإيرادات .

من حـ / إيرادات مستحقه وغير مقبوضه
الى حـ / الإيرادات النهائيه

وعند استلام المبلغ يتم اجراء انقيد التالي في تاريخ التسديد .
من حـ / البنك

الى حـ / إيرادات مستحقه وغير مقبوضه .

شاكرين تعاونكم خدمة للصالح العام
.. مع التقدير .

د. / فاضل نبي عثمان
وكيل وزارة الماليه
٢٠٠٩/٢/١٠

نسخة منه الى /

- مجلس الوزراء - لجنة الشؤون الاقتصادية - اشارة نكتاب ديوان الرقابه الماليه
المشار اليه اعلاه - للتفضل بالعلم .. مع التقدير .
- مكتب معالي السيد وزير الماليه - اشارة الى هامش معاليه على كتاب
ديوان الرقابه الماليه اعلاه - للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

للتفضل بالأطلاع على ما ورد اعلاه
واتخاذ اللازم .. مع التقدير .

- دائرة المحاسيه - قسم الأمور النقديه
- دائرة المحاسيه - قسم التدقيق الميداني
- دائرة المحاسيه - قسم الدراسات والمتابعه
- دائرة المحاسيه - وحدة ادارة النقد .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية
مكتب رئيس الديوان
الرقم : ١ / ١ / ١٥
التاريخ : / ذو الحجة / ١٤٢٩ هـ
٢٠٠٨ / ١٢ / م

إلى / وزارة المالية – مكتب الوزير
م / نتائج اعمال ورشة توثيق الاطار المالي والمحاسبي لحكومة العراق
بعد التحية :-

استناداً الى دعوة البنك الدولي الى لجنة اعداد الاطار المالي والمحاسبي لحكومة العراق بعقد ورشة عمل في عمان للفترة من ٤-١٤ / تشرين الثاني / ٢٠٠٨ لمناقشة مسودة الدليل المعد من قبل اللجنة المذكورة، والذي يتضمن ما مطبق حالياً من مبادئ واسس محاسبية وتشريعات مالية لتنفيذ الموازنة العامة الموحدة ، وتوصيات اللجنة للتطوير والاصلاح المالي والمحاسبي بما ينسجم مع الممارسات الدولية . وقد تمخضت الورشة على العديد من الجوانب الايجابية لتعميق الفهم من قبل بعثة البنك الدولي لما هو مطبق في العراق ، الا ان برزت بعض المعالجات المحاسبية التي كانت مثار جدل واختلاف بين التطبيقات الحالية ووجهة نظر ديوان الرقابة المالية ، وادناه هذه الجوانب :-

١ – الاعتمادات المستندية : جرى شرح الية تمويل المصرف العراقي للتجارة بمبالغ الاعتمادات المستندية والمعالجات القيدية في سجلات وزارة المالية – دائرة المحاسبة ، وسجلات الجهة المستفيدة . وعلاقة ذلك بصندوق تنمية العراق (DFI) ، وكيفية المعالجة القيدية في حال الغاء الاعتماد المستندي واعادة مبالغ الاعتماد الملغي الى (DFI) ، وقد شخص ديوان الرقابة المالية عدم دقة المعالجة المحاسبية التي تجري في سجلات وزارة المالية في حالة الغاء الاعتماد المستندي واوصى بضرورة تصحيحها .

٢ – ايرادات بيع النفط الخام : عرضت ممثل وزارة المالية المعالجات المحاسبية لقيد ايرادات بيع النفط الخام التي تستند الى الكشوفات المرسله من (DFI) ، والتي يعني تطبيق الاساس النقدي والذي يجب تطبيق اساس الاستحقاق في هذه الحالة ، لأنها تعكس مبيعات النفط الخام بشكل اكثر دقة من تطبيقات الاساس النقدي .

٣ – حصة الخزينة من ارباح الشركات العامة : عرضت ممثل وزارة المالية المعالجات المحاسبية لقيد المبالغ المستحصلة من ارباح الشركات العامة طبقاً للاساس النقدي ، وبين ممثل الديوان عدم دقة هذه المعالجة والتي يجب ان تقيد على اساس الاستحقاق وبين الية التسجيل

استناداً الى البيانات المالية المصدقة والصادرة من قبل ديوان الرقابة المالية ، لانها تعرض ايرادات الدولة اكثر دقة ، وتوفر سيطرة جيدة على الشركات التي لم تسدد حصة الخزينة .

ونرفق طياً نسخة من محضر نتائج اعمال ورشة توثيق الاطار المالي والمحاسبي
لحكومة العراق .

مع التقدير . .

محمود رشيد ابراهيم
رئيس ديوان الرقابة المالية بالانابة
٢٠٠٨/١٢/

نسخة منه :-
- مجلس الوزراء - لجنة الشؤون الاقتصادية/ للتفضل بالعلم . . . مع التقدير

م/ ورشة عمل توثيق الاطار المالي والمحاسبي لحكومة العراق

بعد التحية

استنادا الى الامر الديواني رقم (٢٨٧٤) في ٣٠/١٠/٢٠٠٨ ، بشأن مشاركة الديوان في ورشة عمل (توثيق الاطار المالي والمحاسبي لحكومة العراق) التي اقامها البنك الدولي مع ممثلي الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة التربية و اقليم كردستان برئاسة السيد عبيد محل فريخ معاون الامين العام لمجلس الوزراء للفترة من ٤-١٤ / تشرين الثاني / ٢٠٠٨ ، في عمان ، نبين الاتي : -

- ١- تأجل السفر من ١١/٢ الى ١١/٤ بسبب تأخر الحصول على تأشيرة الدخول الى عمان وجرى السفر في الساعة الواحدة بعد الظهر، والاقامة واجتماعات الورشة في فندق ماريوت .
- ٢- جرى افتتاح الورشة صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١/٥/٢٠٠٨ من قبل ممثل بعثة البنك الدولي وممثل الخزانة الامريكية، وتم بيان هدف الورشة المتمثل باعداد دليل توثيق الاطار المالي والمحاسبي يصلح للاسترشاد به للوحدات الحكومية، وهو يمثل ما يطبق حاليا من سياسات محاسبية وتشريعات مالية، فضلا عن عرضه على الخبراء من البنك الدولي، للاطلاع عليه ودراسته كجزء من التزامات العراق نحو الاصلاح المالي .
- ٣- تناولت الورشة المواضيع التالية حسب جدول اعمال بعثة البنك الدولي، والمرفق صورة ضوئية منه وكانت اعمال الورشة على جلستين الاولى من ٩ صباحاً - ١ بعد الظهر والثانية من ٢ بعد الظهر - الخامسة مساءً .

جدول الاعمال

- اليوم الاول : الاربعاء ٥ تشرين الثاني :
- الجزء ١ : استعراض .
- الجزء ٢ : التخطيط واعداد الموازنة .
- اليوم الثاني والثالث والرابع : الخميس ، الجمعة والسبت ٦ ، ٧ و٨ تشرين الثاني :
- الجزء ٣ : النموذج المحاسبي : المفاهيم ، السياسات ، والمبادئ المحاسبية
- اليوم الخامس : الأحد ، ٩ تشرين الثاني :
- الجزء ٤ : الرقابة الداخلية
- اليوم السادس : الاثنين ١٠ تشرين الثاني :
- تقديم عرض من قبل الخبير الدولي من خزانة المملكة المتحدة ، السيد سمير علي :
- تقديم عرض من قبل خبراء دوليين في مجال IFRS و IPSAS . يقوم فيه المستعرض بتقديم امثلة لدول أخرى حول العالم .
- اليوم السابع : الثلاثاء ، ١١ تشرين الثاني :
- الجزء ٥ : الادارة المالية : هيكلية المهام المالية والمحاسبية .
- اليوم الثامن : الاربعاء ، ١٢ تشرين الثاني : عرض لخبراء دوليين .
- اليوم التاسع : الخميس ، ١٣ تشرين الثاني :
- مسودة الكتيب وتقرير بالتوصيات .
- اليوم العاشر : الجمعة ، ١٤ تشرين الثاني :
- ١ . صياغة والاتفاق على المسودة والتوصيات بالشكل النهائي .

وجرت جلسات استثنائية مسائية مقتصرة بين ممثل البنك الدولي والخزانة الامريكية والسيد عبيد محل فريخ رئيس الوفد وممثل الديوان من الساعة ٦ مساءً حتى الساعة (٩) مساءً للفترة من ١١/٧ ولغاية ١١/١٢ ، لاستعراض المناقشات التي جرت في الجلستين الصباحية وبعد الظهر ، والتحقق من دقة الترجمة واستخدام المصطلحات المحاسبية بشكل سليم ، وان ماتم ترجمته الى اللغة الانكليزية هونفس مضمون ماتم طرحه باللغة العربية ، وخصوصا في مجال الاسس المحاسبية وتطبيقاتها (اساس الاستحقاق و اساس الالتزام) والتأكد من صحة ترجمة المعالجات القيدية وزيادة الفهم من قبل بعثة البنك الدولي .

٤- جرى عرض معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من قبل ممثل دائرة التدقيق الوطني البريطاني السيد (Samir Ali) في يوم الاثنيين الموافق ١١/١٠ والمطبقة في المملكة المتحدة وعددها (٢٥) معيار وطلب من ممثل الديوان استعراض المعايير المحاسبية المعمول بها في العراق ، وتم استعراض الـ (١٤) قاعدة محاسبية وبين ممثل الديوان تشابه (٨) معيار محاسبي عراقي مع ما مطبق في المملكة المتحدة وان العراق قد طبق القاعدة المحاسبية المتعلقة بالنشاط الزراعي ، ولم تطبق في المملكة المتحدة والعديد من المعايير المطبقة في المملكة المتحدة لم تطبق في العراق وتطرق ممثل دائرة التدقيق الوطني البريطاني ، عن وجود معايير للجمعيات الخيرية وطلب ممثل الديوان اذا كان بالامكان تزويد الديوان بهذه المعايير لأنه توجد في العراق الاف منظمة مجتمع مدني وهي بحاجة الى تنظيم محاسبي خاص .

٥- جرى تناول محاور دليل توثيق الاطار المالي والمحاسبي كل يوم محور من المحاور ، ويتم الاستفسار والاستيضاح من قبل بعثة البنك الدولي ، ويجري ترجمته بشكل مباشر وكتابته من قبل البعثة .

٦- فيما ياتي ابرز الجوانب التي جرى الاستفسار والجدل عليها ضمن الممارسات الدولية والمعايير المحاسبية .

أ - تطبيق اساس الالتزام ، بعد شرح مطول ومكرر من قبل السيد رئيس الوفد وممثل الديوان حول مفهوم هذا الاساس وتطبيقاته المحدودة في مجال الصرف وفق المادة ٣٢ من قانون اصول المحاسبات العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ المعدل واعطاء أمثلة على ذلك ، ومناقشته في الجلسات المسائية ، حتى تم فهمه والغاية منه من قبل البعثة ، فقد بينوا ان العراق الدولة الوحيدة التي تطبق هذا الاساس من بين مجموعة الدول التي زاروها ، وبين السيد رئيس الوفد ان هذه حالة محدودة جداً في ظل المادة (٣٢) من القانون المذكور .

ب - تطبيقات اساس الاستحقاق : تعمق النقاش حول تطبيقات هذا الاساس وكثير اعطاء الامثلة على تطبيقاته في مجال الصرف والايراد والقيود المحاسبية ، وقد بين السيد رئيس الوفد ان استخدامات هذا الاساس في مجال المصروفات يقتصر على الرواتب ، والاستيرادات والمقاولات التي استحققت ولم تكتمل مستنداتها بعد طبقاً للمواد (١١) و (١٢) من قانون اصول المحاسبات العامة ، وفي تعليمات الخطة الاستثمارية وفي مجال الايرادات فيطبق على حصة الخزينة العامة من ارباح الشركات العامة ، وكذلك ايرادات النفط .

وقد اوصت البعثة بضرورة التوسع في تطبيق اساس الاستحقاق طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العامة ، ويعد هذا التوسع في التطبيق امراً هاماً نحو عرض المركز المالي للدولة والحساب الختامي بشكل اكثر عدالة وفائدة .

ج - الاعتمادات المستندية : طلب ممثل الخزانة الامريكية كيفية تحويل مبالغ الاعتمادات المستندات للوحدات الحكومية الممولة مركزيا الى المصرف العراقي للتجارة وفتح الاعتماد ، وما هي القيود المحاسبية التي تجري في دائرة المحاسبة ، والوحدة الحكومية المستفيدة ، وجرى توضيح ذلك من قبل دائرة المحاسبة ، والتعليق والتفسير من قبل ممثل الديوان ، وتكرر السؤال

والاستفسار عدة مرات ، وطلب ممثل البنك الدولي ماهي الاجراءات الادارية والمعالجة المحاسبية في حالة الغاء الاعتماد لاي سبب كان ، وبينت وزارة المالية المعالجة المحاسبية التي

اثارت جدلاً كثيراً من قبل البعثة ، وكذلك ممثلي الديوان ، اذ بينت دائرة المحاسبة ترد قوائم ايرادات غير نفطية من (DFI) بشكل عام فيجري قيد من حساب البنك لحساب ايرادات غير نفطية ، ثم تأتي قوائم بمبالغ الاعتمادات الملغية والمودعة لدى DFI . فينظم قيد تسوية في دائرة المحاسبة من حساب ايرادات غير نفطية الى حساب جاري الوحدة الحكومية المستفيدة ، بسبب عدم معرفة تفاصيل المبالغ المودعة لـ (DFI) والتميز بينها وبين المبيعات ، ابتداءً ويتم ذلك لاحقاً الذي تجري التسوية القيدية المذكورة .

د - ايرادات بيع النفط الخام : طلب ممثل بعثة البنك الدولي كيفية المعالجة المحاسبية لايرادات بيع النفط الخام في سجلات دائرة المحاسبة ، وهل يطبق حالياً اساس الاستحقاق ام الاساس النقدي ، فأجابت ممثل دائرة المحاسبة باعتماد الاساس النقدي في الوقت الحاضر وذلك اعتماداً على مايرد اليها من قوائم بالمقبوضات النقدية لـ DFI عن مبيعات النفط الخام فيجري قيد الايرادات ، وطلب ممثل البعثة ايضاحاً لماذا لم يطبق اساس الاستحقاق كما ورد في عرض السياسات المحاسبية المطبقة في العراق وتطبيقات اساس الاستحقاق ، وجرت مداخلة من قبل ممثل الديوان لتوضيح آلية عمل DFI ولكونه خارج العراق ويجري الاعتماد على ما يبعثه من كشوفات متعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة مما اضطرت دائرة المحاسبة الى تطبيق الاساس النقدي في الوقت الحاضر .

وطرح ممثل الديوان سؤالاً لماذا لم تعتمد قوائم وكشوفات شركة تسويق النفط لاجراء القيود المحاسبية على اساس الاستحقاق لانها تمثل مبيعات النفط الخام ، وهل تجري مطابقة بين قوائم شركة تسويق النفط وكشوفات DFI ، وكيف تعالج الفروقات في نهاية السنة فأجبت ممثل دائرة المحاسبة ان المطابقة تجري في نهاية السنة عندما تطالب شركة تسويق النفط بحصتها من مبيعات النفط الخام ، وتعالج محاسبية اية فروقات بالايرادات المستحقة في فترة الحسابات الختامية .

هـ - حصة الخزينة من ارباح الشركات العامة : جرى تساؤل من قبل ممثل الخزانة الامريكية عن كيفية تسجيل حصة الخزينة من ارباح المؤسسات العامة واي الاسس المحاسبية المطبق حالياً ، اجابت ممثل دائرة المحاسبة يطبق الاساس النقدي ، والمتابعة لتسديد حصة الخزينة المستحقة ادارياً ، وجرت مداخلة من قبل ممثل الديوان لماذا لم يطبق اساس الاستحقاق طالما الديوان يرسل نسخ من البيانات المالية المصدقة للشركات العامة الى وزارة المالية وفيها مبلغ حصة الخزينة المستحق التسديد فالاجدر يطبق اساس الاستحقاق وتقيد حصة الخزينة ايرادات مستحقا وبالتالي يظهر الحساب الختامي للدولة بصورة اكثر تمثيلاً وعدالة لنتيجة النشاط ، وان الديوان يتابع ويوجه ادارات الشركات العامة بتسديد حصة الخزينة من الارباح في تقاريره ، وهو تعاون مستمر منذ مدة طويلة ، وقد بين ممثل دائرة المحاسبة بأنه سيجري العمل وفق هذا السياق حال العودة الى بغداد .

و- الموجودات غير المالية : طلب ممثل البنك الدولي كيفية المعالجات المحاسبية للموجودات غير المالية ، وجرى ايضاح ذلك بالتفصيل من قبل رئيس الوفد وممثل الديوان مع امثلة واقعية للمعالجات المحاسبية ، بأن الموجودات غير المالية تقيد مصرفاً نهائياً طبقاً لنظرية الاموال المخصصة التي تفسر طبيعة نشاط وموارد الوحدة الحكومية والمفاهيم المحاسبية المتعلقة بالمصروفات الايرادية والرأسمالية ، ولاغراض الرقابة والسيطرة تجري القيود النظامية المتقابلة للموجودات غير المالية ، وتسجيلها في سجلات خاصة بها وعرض كلفها في قائمة المركز المالي خارج عناصر المركز المالي من الموجودات المالية ، وجرى مناقشات طويلة لاستيعاب هذه المعالجات المحاسبية من قبل ممثل البعثة ، وأشار ان العديد من الدول قد تخطت هذه المرحلة واطهرت الموجودات غير المالية في قائمة المركز المالي ، وطلب ممثل الديوان تزويد الوفد بتجارب هذه الدول لدراستها وتحديد امكانية تطبيقها ، وقد وعد ممثل البعثة بأنه سيرسل لاحقا بعض التجارب مع بيان ان هذا التحول يتم بالتدريج ويستغرق وقتاً ثلاث سنوات تقريباً وان تقييم الموجودات غير المالية من ابرز الصعوبات في التحول .

ز- السلف : جرى الاستفسار من ممثل البعثة عن مفهوم السلف وماذا تمثل ولماذا تظهر بمبالغ كبيرة ، وتم بيان ذلك من قبل السيد رئيس الوفد بالتفصيل والمشاكل والمعوقات التي تواجه الادارات الحكومية .

ح - القروض : تساءل ممثل البعثة عن كيفية معالجة القروض ، وقد اوضح السيد رئيس الوفد المعالجة القيدية للقروض (الممنوحة والمستلمة) وتطبيق الاساس النقدي فيها وجرى تداخل من ممثل دائرة المحاسبة ان القروض المستلمة يجب قيدها ايراداً طبقاً لنص القسم (٤) البند (٧) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ حيث جرى تحديد مصادر الايرادات ومن ضمنها القروض المستلمة ، وقد اشاد ممثل الخزانة الامريكية بهذه الاشارة غير الصحيحة في القانون والذي تستوجب تعديله ، وقد بين ممثل الديوان الفرق بين الايراد والتمويل ، فالقروض المستلمة احد أوجه التمويل لسد العجز في الموازنة لكن محاسبياً يعد ديناً للغير سواء أكان القرض داخلياً او خارجياً .

ط - دليل الحسابات : بين السيد رئيس الوفد بالجوانب غير الواضحة والمتناقضة بدليل الحسابات المتوافق مع احصاءات مالية الحكومة (GFS) من حيث ارقام الدليل وتسلسلها المنطقي ، وغموض اسماء الحسابات ، وان يكون من الضروري اعادة النظر به واعداد دليل حسابات يفي بمتطلبات تطبيق الموازنة الجارية ومتطلبات صندوق النقد الدولي .
واخيراً بعد مناقشة فصول دليل توثيق الاطار المالي والمحاسبي والذي جاء بشي من الشمول ، طالب الوفد تثبيت توصياته بالاصلاحات المطلوبة ومن ضمنها اعادة النظر بدليل الحسابات ، وقد جرى تضمين الدليل بالتوصيات ومدد انجازها عن طريق تشكيل لجان رئيسية وفرعية كما موضح ادناه ، وتم الاتفاق على ترجمة الدليل وارساله الى الديوان لمراجعته بشكل نهائي .

التوصيات

في الجزء الأول من هذا الدليل تم استعراض بنود النظام المالي والمحاسبي الموجود حالياً وتم توثيقه بشكل مجمع لسهولة الرجوع إليه من قبل مستخدمي النظام إلا أن الفريق المكلف بوضع التوصيات التالية للتهوض بالنظام المالي والمحاسبي إلى مستوى متقدم يلبي حاجة الدولة والوحدات في مجال التخطيط المالي والإداري والرقابي وبما يتفق مع المعايير الدولية كما يضع التوثيقات الزمنية لعملية التطوير والجهة المسؤولة بشكل أساسي والجهات الساندة للقيام بتلك الإصلاحات:

الوقت	الجهة المنفذة		التوصيات
	٦ سنوات فما فوق	٢٠١١ - ٢٠٠٩	
١	✓	وزارة المالية الجهة الريادية وبمشاركة كافة الوزارات	تطوير الموازنة العامة للدولة؛ وذلك بإعتماد التخطيط المالي وفق الأسس العلمية وبالإستناد إلى التحليل المالي وإعتماد أساليب في إعداد الموازنة بإعتبارها الخطة المالية للدولة والتي ينبغي أن تبدأ بما تزيد الدولة تحقيقه من أهداف خلال السنة القادمة وفي مختلف نشاطاتها ومهامها ثم تحديد البرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ثم تحديد كلف تلك البرامج والتعاليات وبهذا يتم الوصول إلى الموازنة.
٢	✓	وزارة المالية	تطوير أسلوب التصنيف وإعتماد التصنيف المتقاطع الذي يغطي التصنيف الإداري والجغرافي والقطاعي والاقتصادي والوظيفي.
٣	✓	وزارة المالية	الإهتمام بالدليل المحاسبي للصفحات وأن يكون التقسيم وفق أسس علمية ومنطقية وبما يظهر الأهمية النسبية لكل حساب مع الحرص على توفير متطلبات دليل إحصائيات مالية الحكومة المتفق عليه دولياً.
٤	✓	وزارة المالية الجهة الريادية وبمشاركة كافة الوزارات	تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليأخذ بالمبادئ المعتمدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولي بحيث يتم التوجه والإنقال إلى تطبيق أسس الإستحقاق للمعاملات المالية وبشكل تدريجي بعد تهيئة مستلزمات نجاح هذا الأسس.
٥	✓	كافة الوزارات	العمل على إستخدام البرامجيات بدلاً عن الإستخدام اليدوي ومحاولة توفير سبل النجاح من حيث التدريب وتوفير النظم ومستلزمات العمل المادية والبشرية.
٦	✓	مجلس الوزراء	دعم إستقلالية أجهزة الرقابة الداخلية من خلال ربطها بدائرة المفتش العام.

٧	السعي الى بناء كادر حسابي ورقابي متمكن مؤهل لتنظيم برامج تدريبية وتطويرية مستمرة	كافة الوزارات	✓		
٨	الانتقال بتخطيط الموازنة السنوية الى أن تكون لأكثر من سنة الموازنة الجارية ٣ سنوات الموازنة الإستثمارية ٥ سنوات الموازنة الجارية ٥ سنوات الموازنة الإستثمارية ١٠ سنوات	وزارة المالية ووزارة التخطيط	✓ ✓	✓ ✓	
٩	يتطلب إيجاز هذه التوصيات تشكيل فريق عمل على مستوى عالٍ من التخصص والخبرة في الأمور المالية والمحاسبية من أساتذة الجامعات المتخصصين في المالية والمحاسبة والتحليل المالي والإستعانة بالخبراء من دول العالم المختلفة حيث يتولون وضع التفاصيل الكاملة والإطار النظري والعلمي للإصلاحات المذكورة وأن تباشر عملها اعتباراً من ٢٠٠٩.	وزارة المالية			

السنة	عدد السنوات	الأهداف	الترقيم
٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١	سنة من تاريخ تشكيل اللجنة سنة سنة	تطوير إعداد الموازن أ. إعداد الدروة ب. القرار ج. التطبيق	١٦
٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١	سنة من تاريخ تشكيل اللجنة سنة سنة	تطوير أسلوب تصفية الموازنة أ. إعداد الدروة ب. القرار ج. التطبيق	١٧
٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١	سنة سنة سنة	تطوير الدليل المحلي أ. إعداد الدروة ب. القرار ج. التطبيق	١٨
٢٠٠٩ ٢٠١٠ - ٢٠١٠	سنة ٢ سنة سنة	تطوير النظام المحلي الحكومي أ. إعداد الدروة ب. التطبيق	١٩
٢٠١٠ - ٢٠٠٩	٢ سنة	إستخدام البرامجيات أ. تصميم النظم والتدريب ب. التطبيق	٢٠
	سنة	دمج إستراتيجية لحوثرة فادنية أ. إعداد فادنية ب. القرار	٢١

٢٠٠٩ ٢٠١٣	سنة ٤ سنوات	٧	السعي إلى بناء ملائمة حابي أ. إعداد الدراسة ب. التدريب
٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١	سنة سنة سنة	٨	الانتقال بتخطيط الموازنة لأكثر من سنة أ. إعداد الدراسة ب. القرار ج. التطبيق

ملاحظة:

تعتبر هذه المدة المدرجة أعلاه نافذة من تاريخ إستكمال الموافقة.

مع التقدير

(١-٨)